

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Rose El Youssef
DATE:	29-September-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	40,000
TITLE :	Crisis involving 40 factories and the MoH contained with the production of 12 drugs...and awaiting the Minister's approval
PAGE:	07
ARTICLE TYPE:	Drug-Related News
REPORTER:	Reda Dawood

محمد البهي عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات:

احتواء أزمة 40 مصنع دواء مع الصحة بإنتاج 12 عقاراً.. وننتظر موافقة الوزير

الاستيراد والتهرب يهددان بانهار صناعة الدواء.. ثاني أكبر صناعة بعد السلاح في العالم

المستثمرون الأجانب.
وقال البهي إن قانون سلامة الغذاء الموحد والذي يضم 17 جهة رقابية في كيان واحد ويجمع حوالي 2500 تشريع وقرار ينظم سوق الغذاء في مصر لم يخرج إلى التور حتى الآن رغم مرور 8 سنوات على إعداد هذا القانون.
وأضاف: أن الأغذية الفاسدة التي ترع بها السوق المحلية سببها تأخر خروج هذا القانون إلى التور.
وأكد البهي أن من القوانين المهمة أيضاً التي في حاجة إلى سرعة عاجلة إلى الخروج إلى التور قانون إنشاء هيئة لرقابة على الدواء لمواجهة الأدوية الفاسدة والمهربة والتي أصبحت تمثل خطراً حقيقياً على الصحة العامة وتصل حجمها من سوق الدواء نحو 14 مليار جنيه.
وأوضح محمد البهي أن عدد شركات الأدوية العاملة داخل السوق المصرية بلغ نحو 120 شركة وأن الأجانب يسيطرون على 80٪ من إنتاج الدواء بسبب قدرتهم على إنتاج العادة الفعالة مقابل الحكومة بزيادة مخصصات البحث العلمي لإنتاج أدوية جديدة يمكن أن تسهم في زيادة نسبة تنمى الصناعة المحلية للدواء والتي لم تنمى حالياً 20٪.

كتب - رضا داود
كشف محمد البهي عضو اللجنة الاستشارية للصناعة والدواء وعضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات أن لجنة الدواء تقدمت باقتراح لوزارة الصحة لاحتواء أزمة الوزارة في رفض فتح نظام البوكسات للسماح للمصانع الجديدة بإنتاج الأدوية مشيراً إلى أن الاقتراح تضمن السماح لكل شركة من الشركات الثمانية بإنتاج 12 عقاراً وأن اللجنة في انتظار موافقة وزير الصحة الجديد على توصية اللجنة.
وقال البهي في تصريحات خاصة لـ«روزاليوسف»: إن صناعة الدواء في مصر تواجه أزمة كبيرة بسبب التهرب والتزج نحو الاستيراد وهو ما يمثل خطراً كبيراً على تآكل الاحتياطى التقديرى على اعتبار أن تكلفة استيراد الدواء عالية جداً موضحاً أن صناعة الدواء تعتبر ثاني أهم صناعة في العالم بعد صناعة السلاح.
وأضاف: تأخر الحكومة في تحريك أسعار الدواء سوف



عدد الأدوية المسجلة في مصر بلغ 12 ألفاً و 500 صنف

تسبب في زيادة التوجه نحو الاستيراد وإفلاق الشركات عن إنتاج عقاقير مهمة تبلغ تكلفتها إستيرادها مليارات الدولارات. وأكد البهي أن عدد الأدوية المسجلة في مصر بلغ 12 ألفاً و 500 صنف دوائي وأن هناك أدوية مر على تسجيلها أكثر من 10 سنوات ولم يتم تحريك أسعارها رغم ارتفاع سعر الدولار أمام الجنيه نحو 40٪ خلال السنوات الأربع الأخيرة وهو ما جعل المصانع تتعرض لخسائر كبيرة ولا تحقق أى هامش ربح.
وحذر عضو اللجنة الاستشارية للصناعة والدواء من استعمار هذا الوضع لأنه لن يصب في مصلحة المريض والدولة حيث ستوقف المصانع عن إنتاج تلك الأدوية وسجلها الدولة إلى استيرادها بتكلفة باهظة سيتحملها المريض.
وفيما يتعلق بمناخ الاستثمار في مصر ومدى جاذبيتها لرجال الأعمال العرب والأجانب قال محمد البهي عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية إن مناخ الأعمال في مصر بحاجة لتشريعات عاجلة لمواجهة تراجع الاستثمار الأجنبي خلال

الفترة الأخيرة خاصة بعد ثورة 25 يناير. وأضاف: أن عقود المشروعات التي تم توقيعها في المؤتمر الاقتصادي بشرم الشيخ الذي عقد في مارس الماضى لم يتم تنفيذ سوى 10 ٪ فقط منها بسبب تأخر صدور اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار الموحد والذي لا يزال عليه لخط كبير وانتقادات فضلا عن عدم صدور قانون الإفلاس الذي يسمح لرجال الأعمال بالخروج الآمن بالإضافة إلى على رقاب رجال الأعمال وهو ما أخاف



محمد البهي



PRESS CLIPPING SHEET